



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/16700
17 August 1984
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



مجلس الأمن

باكستان ، بوركينا فاسو ، بيرو ، زimbabوى ، مالطا ،
مصر ، نيكاراغوا ، الهند : مشروع قرار

ان مجلس الأمن ،

اذ يشير الى قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٣ (١٩٨٠) المؤرخ في ١٣ حزيران / يونيو ١٩٨٠ ، وقرار الجمعية العامة العاشرة رقم ٣٨ / ١١ المؤرخ في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ ، فضلا عن قرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة ، التي طالب السلطات في جنوب إفريقيا بالتخلي عن الفصل العنصري ، وأنهاء قهر الأغلبية السوداء وقمعها والسعى إلى إيجاد حل سلمي عادل و دائم يتفق ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ،

وأقتناعا منه بأن ما يسمى " الدستور الجديد " الذي وافق عليه جمهور الناخبين في جنوب إفريقيا ، وكله من البيض ، في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ من شأنه أن يعمل على استئصال عطية تجريد الأقلية الأفريقية الأصلية من حق المواطنة وحرمانها من جميع الحقوق الأساسية ، وأن يزيد من ترسانة الفصل العنصري ، وأن يحول جنوب إفريقيا إلى بلد " للبيض فقط " ،

وأن يدرك أن إدراج ما يسمى بالسكان " الملونين " والسكان ذوي الأصل الآسيوي ضمن " الدستور الجديد " إنما يهدف إلى تقويض وحدة شعب جنوب إفريقيا المقهور وإثارة الصراع الداخلي ، وأن يلاحظ بقلق شديد أن من أهداف ما يسمى " دستور " النظام العنصري جعل السكان " الملونين " والسكان ذوي الأصل الآسيوي في جنوب إفريقيا مؤهلين للتجنيس الالزامي في القوات المسلحة لنظام الفصل العنصري لتحقيق مزيد من القمع الداخلي وأعمال العداون ضد الدول الأفريقية المستقلة ،

وأن يرحب بالمقاومة العتيدة الواسعة النطاق لشعب جنوب إفريقيا المقهور ضد هذه المناورات " الدستورية " ،

وأن يؤكد مرة أخرى شرعية كفاح شعب جنوب إفريقيا المقهور من أجل القضاء على الفصل العنصري وقامته مجتمع يمتع فيه شعب جنوب إفريقيا بأسره ، بصرف النظر عن العنصر أو اللون أو الجنس أو العقيدة ، بحقوق متساوية كاملة سياسية وغير سياسية ويشترك بحرية في تقرير مصيره ،

وأن يقتضي اقتناعاً راسخاً بأن ما يسمى "الانتخابات" التي سينظمها نظراً لبريتوريا في وقت لا حق من شهر آب/أغسطس ١٩٨٤ للسكان "الملونين" والسكان ذوي الأصل الآسيوي، وأن تتنفيذ هذا "الدستور الجديد" لا بد وأن يعملا على تفاقم التوتر في جنوب إفريقيا وفي الجنوب الإفريقي بأسره ،

١ - يعلن أن ما يسمى "الدستور الجديد" يتناقض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وأن نتائج الاستفتاء الذي أجري في ٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ لا صحة لها على الإطلاق ، وأن انفاز "الدستور الجديد" سيزيد من خطورة الحالة المتفجرة أصلاً السائدة في داخل جنوب إفريقيا القائمة على الفصل العنصري ؛

٢ - يرفض بقوّة ما يسمى "الدستور الجديد" و "الانتخابات" التي ستنظم في وقت لا حق من شهر آب/أغسطس ١٩٨٤ للسكان "الملونين" والسكان ذوي الأصل الآسيوي ، فضلاً عن جميع الناشرات الماكروة التي يقوم بها نظام الأقلية العنصرية فسي جنوب إفريقيا ليزيد ترسیخ حكم الأقلية البيضاء وترسيخ الفصل العنصري ، ويعلن أنها جميعها باطلة بطلاناً مطلقاً ؛

٣ - يرفض كذلك كل ما يسمى "تسوية بالتفاوض" استناداً إلى الهياكل البانتوسانية أو ما يسمى "الدستور الجديد" ؛

٤ - يعلن رسميًّا أنه لن يتأتى التوصل إلى حل عادل و دائم للحالة المتفجرة في جنوب إفريقيا إلا بالقضاء الكامل على الفصل العنصري واقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري صحي على حكم الأغلبية ، عن طريق ممارسة كل بالغ في الشعب بأكمله ممارسة كامنة وحرة للتصويت في جنوب إفريقيا متعددة وغير مفتقة ؛

٥ - يبحث جميع الحكومات والمنظمات على عدم الاعتراف بنتائج ما يسمى "الانتخابات" وعلى اتخاذ الإجراءات المناسبة ، بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية ووفقاً لهذا القرار ، لمساعدة شعب جنوب إفريقيا المقهور في كفاحه المشروع في سبيل إقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري ؛

٦ - يرجو من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن عن تنفيذ القرار الحالي ؛

٧ - يقرر أن يبقى هذه المسألة قيد نظره .